لانها توجب جزاء عليه لا لحرمته مثل الصيد المقتول قلت ولا التفات الى هذا الاستبعاد وان كثر القائل عليها وقد اجاب الناس عن ذلك باجوبة سديدة منها ان جزاء مصدر مضاف لمفعوله تحقيقا والاصل فعليه جزاء مثل ما قتل اي ان يجزي مثل ما قتل ثم اضيف كما تقول اعجبت من ضرب زيد ذا ذكره الزمخشري وغيره ومنها ان مثل زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء ومنها ان الاضافة بيانية اه سمين

ذوا عدل منكم اي اصحاب عدالة واشتراطها لان ما جعلوه مدار المماثلة بين الصيد والنعم متضارب متشاكلة ومتضاهية في بعض الاوصاف والهيئات مع تحقق التباين بينهما في بقية الاحوال مما لا مدخل له كمدار امية الاجتهاد والارشاد الى الموجدون بالقوة القدسية الترجمان الاعلم الشافعي اوجب في قتل الحمام شاة بناء على ما اثبت بينهما من المماثلة من حيث ان كلا يعب ويهدر مع ان النسبة بينهما من بعائر الحشيات كما بين الضب والنون وحينئذ فلا يصح تقويض هذه المباحث الفوضية الا الى راي عدلين من احاد الناس او ابو السعود

وقد حكم ابن عباس الخ اما كانت النعم هي الابل والبقر والغنم مثل الثلاثة امثلة لكل جنس منها مثال لانه يشبهها الاظهر ان يقول لانها تشبهه وذلك لان المشابهة مسندة في الاية للجزاء المقتول وان كانت في الواقع قائمة به وقوله في الجزاء اي نفس الجزاء بل مصراعه شيخنا وفي المصباح عبر الرجل اعبارا من باب قتل سار به من غير تنفس وعبا الحمار شرب من غير مص كما تشرب الدواب واما في الدواب فانها تحسو جرعا بعد جرع له حال من جزاء اي يجب على كل من القرائن فيه او منصوب على المصدر بفعل مقدر هديا حال من الضمير في به او تمييز عن الضمير بالغ الكعبة المراد بها جميع الحرم كما قاله النووي

فان لم يكن للصيد مثل الخ كان الاولى تاخير هذا عن بقية خصال ماله مثل وقوله فعليه قيمته اي يشتري بها طعاما يعطيه لكل مسكين مد او يصوم عن كل مد يوما فهو مخير بين امرين فيما لا مثل له وبين ثلاثة فيما له مثل اه

وان وجده اي الجزاء من غالب قوت البلد اي مكة وقوله ما يساوي خير مبتدا محذوف اي فهو ما يساوي الخ وهو للبيان اي بيان جنس الكفارة صياما غير لعد لكونه على التمر مثلا زيد الان المعنى اوقد ذبح صياما اه كرخي وان وجده اي الطعام ذبح ذلك اي الجزاء المذكور باقسامه الثلاثة وقوله ليذوق متعلق بذلك المحذوف الذي قدرناه الشم ولو قال ووجب ذبح عليه لكان اولى لان عبارته توهم ان قوله وجب جواب ان في قوله وان وجده مع انه ليس كذلك وقوله وبال امره المراد بامره قتل الصيد وقوله الذي ذاقه وهو قتل الصيد اه

وبال امره يفي جزاء ذنبه والوبال في اللغة الثقل الذي

يخاف ضرره يقال مرعى وبيل اذا كان ضه وخامة وانما سمي الله ذلك وبالا لان اخراج الجزاء شاق على النفس لما فيه من تنقيص المال وثقل الصوم على النفس من حيث ان فيه انهماك البدن اه خازن وفي السمين وقال الراغب الوابل المطر الثقيل العظيم واستعارة الثقل قيل للامر الذي يخاف ضرره وبالله تعالى فاخذناه اخذا وبيلا وقال غيره والوبال في اللغة ثقل الشيء في المكروه يقال مرعى وبيل اذا كان بين وخم وما وبيل اذا كان لا يستمرأ واستوبلت الارض كرهتها خوفا من وبالها والذوق هنا استعارة بليغة اه

عفى الله عما سلف اي لم يواخذ به وذلك لانه اذ ذاك كان مباحا اه شيخنا وفي الكرخي في قوله قبل تحريمه اي قبل هذا النهي والتحريم اي فالعفو هنا المراد به مجرد عدم المواخذة فلا يرد السوال وهو ان العفو فرع المعصية وهي تحصل باشتغال المحرم بالصيد بعد نزول اية التحريم فما معنى العفو عن قتل الصيد قبل تحريمه اه

ومن عاد اليه اي الى قبل الصيد ومن بمعنى ان تكون شرطية فالفاء جوابها وينتقم خبر المبتدا محذوف اي فهو ينتقم الله منه ولا يحسن الجزم مع الفاء البتة ويجوز ان تكون موصولة ودخلت الفاء في خبر المبتدا لما اشبه الشرط فالفاء زائدة والجملة بعدها خبر ولا حاجة الى اضمار مبتدا بعد الفاء خلاف ما تقدم وقال ابو البقاء حسن دخول الفاء فعل الشرط ماضيا لفظا انتهى

وينتقم الله منه اي مع لزوم الكفارة وهذا الوعيد لا يمنع ايجاب الجزاء في المرة الثانية والثالثة فيتكرر الجزاء بتكرر القتل وهذا قول الجمهور اه خازن

ذو انتقام الانتقام شدة العقوبة والمبالغة فيها اه خازن

فيما ذكر اي في لزوم الفدية وان كان الخطا لا اثم فيه والعمد فيه الاثم والمراد بالخطا هنا ما قابل العمد فيشمل النسيان وحالة الاغماء وحالة النوم وحالة الجنون تامل

صيد البحر المراد به جميع المياه العذبة والملحة بحرا كان او نهرا او غديرا اه خازن وقوله ان تاكلوه وان تصيدوه

كالسمك اي المعروف وكغيره مما لا يعيش الا في البحر ولو كان على صورة غير السمك كالكلب من حيوان البر كالادمي والكلب والخنزير فهذا كله حلال عند الشافعي تبعا

كالسرطان اي والضفدع والتمساح

ما يقتذفه ميتا اي ما يقذفه البحر من الحيوان الذي فيه ويوخذ من هذا ان الضمير في طعامه عائد على البحر

متاعا مفعول لاجله اي احل لكم صيد البحر وطعامه تمتيعا اي لاجل تمتعكم وانتفاعكم ويصح ان يكون مفعولا مطلقا اي متعكم بما ذكر تمتيعا الذي شيخنا وعبارة الكرخي قوله